

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/5  
20 December 2006

ARABIC  
Original: FRENCH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢ (أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة عن التدابير المتخذة من أجل مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة من المناطق خلاف أفريقيا في إعداد وتنفيذ برامج عملها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها أو تقدمها بمقتضى الاتفاقية

### مذكرة من الأمانة

خلاصة المعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة وتحليل أولي لها

### موجز

١- قدم خمسة عشر بلداً متقدماً من البلدان الأطراف إلى الأمانة تقاريرها عن التدابير المتخذة من أجل مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية في إعداد برامج عملها وتنفيذها بمقتضى اتفاقية مكافحة التصحر. وكل هذه التقارير عبارة عن تحديث للتقارير السابقة عن هذه المناطق. وتُرفق هذه التقارير عموماً بالعديد من القوائم المفصلة لمشاريع متنوعة عن البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر. وتم تلقي التقارير الخمسة عشر بعد الموعد الذي حددته الأمانة، وهي موضوع هذه الخلاصة والتحليل الأولي. ولم تُدرج التقارير التي تم تسلمها بعد ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لكنها متاحة على موقع الأمانة على الإنترنت <<http://www.unccd.int>>. وقد تم تجميع الملخصات في الوثيقة ICCD/CRIC(5)/Misc.4.

- ٢- وتؤكد البلدان الأطراف المتقدمة تأييدها للبلدان الأطراف المتأثرة في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية في إطار سياساتها في مجال التعاون والمساعدة الإنمائية العامة. وتحظى البلدان الآسيوية المتأثرة بعدد أكبر من المشاريع من بلدان المناطق الأخرى غير منطقة أفريقيا. وتستفيد بعض بلدان منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية التي بلغت مستوى عالياً في مجال التنمية من تعاون علمي رفيع، وتعد اتفاقات الشراكة المعقودة مع هذه البلدان والمشار إليها في هذه المذكرة مقدمة لاتفاقات تجارية.
- ٣- ويتبين من هذه التقارير عموماً أن عدد مشاريع مكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة ومشاريع التنمية أكبر وأهم بكثير من المشاريع المتصلة بتنفيذ الاتفاقية بالمعنى الضيق. وتندر الإشارة إلى برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، وذلك، بلا ريب، لأن هذه الأخيرة قد اعتُمدت بالفعل وشُرع في تنفيذها. ولا ترد إشارة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا، بينما يشار إلى عدد أكبر من المشاريع المتعلقة بالاتفاقيات الرئيسية الثلاث بشأن البيئة، مقارنةً بالتقارير السابقة.
- ٤- ويتأكد الاتجاه نحو تنفيذ المنظمات غير الحكومية للمشاريع، هذا الاتجاه الذي لوحظ في التقارير السابقة، وتتنزز الجهود الرامية إلى دعم البحوث العلمية. والقطاعات الموضوعية التي تحظى بالأولوية هي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز المجتمع المدني.
- ٥- ويلاحظ أن بعض التقارير تتضمن إشارات إلى مشاريع لا ترتبط تحديداً بمكافحة التصحر، إما لأنها تجري في بلدان ذات مناخ رطب من غير المحتمل أن تواجه هذه الآفة، وإما لأنها تتعلق بمواضيع بعيدة عنها مبدئياً.
- ٦- وتظل البلدان المتقدمة تذكر بأن مشاريع مكافحة التصحر يجب أن تندرج ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية وتتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات  |
|--------|--|
| ٤      | ٨- ١ ..... معلومات عامة.....   |
| ٦      | ١١- ٩ ..... التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتقدمة.....  |
| ٦      | ٤٠-١٢ ..... خلاصة المعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتقدمة.....  |
| ٦      | ٢٧-١٢ ..... ألف - آسيا.....  |
| ٩      | ٣٦-٢٨ ..... باء - أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.....  |
| ١١     | ٤٠-٣٧ ..... جيم - أوروبا الوسطى والشرقية.....  |
| ١٢     | ٥٠-٤١ ..... رابعاً - الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية.....  |
| ١٢     | ٤٢-٤١ ..... ألف - الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....   |
| ١٢     | ٤٤-٤٣ ..... باء - الاتجاهات فيما يتعلق بالتدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية، للمساعدة في إعداد برامج العمل وتنفيذها.....                         |
| ١٣     | ٤٧-٤٥ ..... جيم - الاتجاهات المتعلقة بأنشطة مكافحة التصحر الأخرى.....  |
| ١٣     | ٥٠-٤٨ ..... دال - اتجاهات أخرى.....  |
| ١٤     | ٦٩-٥١ ..... خامساً - استنتاجات وتوصيات.....  |
| ١٤     | ٥٥-٥١ ..... ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهجها.....  |
| ١٥     | ٦٠-٥٦ ..... باء - استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى..... |
| ١٦     | ٦٢-٦١ ..... جيم - استنتاجات بشأن العلاقات بين اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالبيئة وبشأن المواضيع المتعلقة بلجنة العلم والتكنولوجيا.....     |
| ١٦     | ٦٩-٦٣ ..... دال - استنتاجات عامة.....  |

## المرفق

|    |   |
|----|---|
| ١٨ | ..... قائمة البلدان المتقدمة التي يرد تقريرها في الخلاصة..... |
|----|---|

## أولاً - معلومات عامة

١- وفقاً للفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وللمادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وللمقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف، وبوجه خاص المقرر ١١/م أ-١ بشأن إجراءات إرسال المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقية، يُطلب إلى البلدان الأطراف المتقدمة أن تقدم، عن طريق أمانة الاتفاقية، تقارير عما اتخذته من تدابير للمساعدة على إعداد برامج العمل وتنفيذها، على أن تبلغ بوجه خاص بمعلومات عن الموارد المالية التي قدمتها أو تقدمها بمقتضى الاتفاقية.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف في المقرر ١١/م أ-١ بشأن إجراءات إرسال المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقية إلى الأطراف أن توجه تقاريرها إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة المقرر النظر فيها في التقارير ورجا من الأمانة أن تجمع ملخصات التقارير المعروضة وأن تعد خلاصة لهذه التقارير تبرز فيها الاتجاهات التي تتجلى في تنفيذ الاتفاقية. وهذه المعلومات تقدم وفقاً للعرض والمضمون المبينين في الفقرة ١٠(ج) من المقرر ١١/م أ-١.

٣- وأنشأ مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ١/م أ-٥ لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي المقرر ٩/م أ-٧ قرر مؤتمر الأطراف تكريس برنامج عمل الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية حصراً للبحث في تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق غير منطقة أفريقيا انطلقاً من المسائل المواضيعية الرئيسية المشار إليها في المقرر ١/م أ-٥. ومن المفترض أن تبحث لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية كذلك، في دورتها الخامسة، التقدم المحرز في تطبيق الإعلان المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والواردة في المقرر ٨/م أ-٤.

٤- وإن إنشاء لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية واعتماد الإعلان (المقرر ٨/م أ-٤) أديا إلى إدخال عدد من التعديلات الجوهرية على عملية وضع التقارير. فبالإضافة إلى إطار عرض التقارير الوارد في المقرر ١١/م أ-١ أخذت اللجنة في الاعتبار سبع مسائل مواضيعية رئيسية لكي تشرع في أول عملية للنظر في تنفيذ الاتفاقية أثناء دورتها الأولى، وهي مسائل تم استذكارها من أجل وضع التقارير التي تقدم للدورة الخامسة. وهذه المسائل هي:

(أ) العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية؛

(ب) الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية؛

(ج) تعبئة وتنسيق الموارد، الداخلية والدولية على حد سواء، ولا سيما إبرام اتفاقات الشراكة؛

(د) الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وكذلك، حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛

(هـ) التدابير الرامية إلى استصلاح التربة المتردية وإنشاء نظم الإنذار المبكر بغية التقليل من آثار

الجفاف؛

- (و) رصد الجفاف والتصحر وتقييمهما؛  
(ز) إمكانية حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيات وعلى المعارف والدرايات الفنية الملائمة.

٥- وبالإضافة إلى المسائل المواضيعية الرئيسية السبع هذه، دعيت البلدان الأطراف المتقدمة في المقرر ٤/م أ-٦ إلى عرض أنشطتها في المجالات المواضيعية والقطاعية المحددة التالي ذكرها التي تم التوصية بها في المقرر ٨/م أ-٤:

- (أ) الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي في البلدان المتأثرة؛  
(ب) استغلال المراعي وإدارتها على نحو مستدام؛  
(ج) استحداث نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي؛  
(د) استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛  
(هـ) مباشرة برامج التحريج وإعادة التحريج وتكثيف برامج حفظ التربة؛  
(و) وضع نظم للإنذار المبكر في مجالي الأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف؛  
(ز) رصد التصحر وتقييمه.

٦- ودعيت البلدان الأطراف المتقدمة كذلك إلى تقديم معلومات ذات صلة بالمقررات ١/م أ-٦، و٤/م أ-٦، و٥/م أ-٦. وذكر مؤتمر الأطراف في مقرره ١/م أ-٦ أنه يتعين على البلدان الأطراف المتقدمة أن تذكر في تقاريرها أنشطتها المتصلة بتعزيز برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وتعيين الجهات الرائدة، ودعم التعاون بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم استصلاح النظم البيئية المتردية بسبب تدفق اللاجئين، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في تعزيز القدرات، وتعزيز قدرات وعملية المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم حملات توعية في البلدان الأطراف المتقدمة ومراعاة أهداف الاتفاقية مراعاة أكبر في استراتيجيات الدعم التي تنفذها البلدان الأطراف المتقدمة وكذلك التشاور مع الآلية العالمية.

٧- وبمقتضى المقرر ١٠/م أ-٤ دعيت الأطراف إلى تضمين تقاريرها معلومات عما اضطلعت به من أنشطة علمية وتقنية لمكافحة التصحر وعما تحقق من تقدم في تنفيذ الأنشطة العلمية والتقنية.

٨- ودعيت البلدان الأطراف المتقدمة التي لم تقدم تقارير حتى الآن إلى رفع تقرير عام يتناول الفترة التي انقضت منذ تصديقها على الاتفاقية و/أو انضمامها إلى هذا الصك. أما الأطراف التي قدمت تقريراً بالفعل فقد وجهت الدعوة إليها لكي توافي الأمانة بتحديث لأنشطتها. وأوصيَ بأن تركز عملية التحديث هذه على أنشطة الدعم المقدمة إلى البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق غير منطقة أفريقيا (طبقاً للمقرر ٩/م أ-٦).

## ثانياً - التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتقدمة

٩- ينص المقرر ١١/م أ-١ على أنه يجب إرسال التقارير إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انعقاد الدورة التي يُعتمَدُ دراستها فيها. وحدد المقرر ١٠/م أ-٧ الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في بوينس آيرس بالأرجنتين. وأرسلت الأمانة إلى البلدان الأطراف المتقدمة رسالة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تذكرها بعملية إعداد الدورة الثالثة من التقارير. ووضعت على موقع الاتفاقية على الإنترنت مذكرة تفسيرية موجهة للبلدان المتقدمة، مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ورمزها ICCD/CRIC(5)/INF.4 وتتعلق بصياغة التقارير الوطنية. وأرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى البلدان لتذكيرها بوجوب تقديم التقارير قبل ستة أشهر من تاريخ انعقاد دورة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ثم أرسلت مذكرة شفوية أخرى إلى البلدان الأطراف المتقدمة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ تطلب إليها أن تقدم تقاريرها قبل ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. ولم تتسلم الأمانة، بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، سوى تقريرين اثنين. ونظراً لضآلة عدد التقارير التي تسلمتها الأمانة في موعد انعقاد الاجتماعات الإقليمية (تموز/يوليه ٢٠٠٦)، تعذر إعداد خلاصة للتقارير لتقدمها في هذه الاجتماعات. ويشكل مجموع التقارير التي استلمت قبل ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موضوع هذه الخلاصة والتحليل الأولي. أما التقارير الواردة بعد هذا التاريخ فلم تدرج في هذه الخلاصة والتحليل ولكنها متاحة على الموقع الشبكي للأمانة (<http://www.unccd.int>). ويرد تجميع الملخصات في الوثيقة ICCD/CRIC(5)/Misc.4.

١٠- وفي تاريخ كتابة هذه الوثيقة استلمت تقارير من البلدان الخمسة عشر التالية: إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة واليابان.

١١- وترد خلاصة هذه التقارير في الفصل التالي حسب خطة تتبع توصيات المذكرة التفسيرية المعدة للبلدان المتقدمة: فرع خاص بآسيا، ثم فرع خاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأخيراً فرع خاص بأوروبا الوسطى والشرقية. وكل فرع مقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية مخصصة، على التوالي، للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة، والتدابير المتخذة للمساعدة على وضع برامج العمل وتنفيذها على جميع المستويات - لا سيما الموارد المالية التي وفرتها أو توفرها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف والتشاور مع الآلية العالمية -، وجميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بمكافحة التصحر. ويكرر هذا القسم الفرعي الأخير المجالات المواضيعية والقطاعية المشار إليها في المقرر ٨/م أ-٤ والمذكورة في الفقرة ٤ من هذه الخلاصة، مع الإشارة إلى الأنشطة العلمية والتقنية المذكورة في الفقرة ٥ والأنشطة المواضيعية الرئيسية الوارد ذكرها في المقرر ١/م أ-٦ والمشار إليها في الفقرة ٦ من هذه الخلاصة وكذلك سائر الأنشطة ذات الصلة بالمقررين ١/م أ-٦ و٤/م أ-٦.

## ثالثاً - خلاصة المعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتقدمة

### ألف - آسيا

١٢- تجدر الإشارة إلى أن التقارير الخمسة عشر المستلمة تذكر تنفيذ الاتفاقية في آسيا. وبلدان هذه المنطقة التي تغلب الإشارة إليها هي باكستان والصين والهند وجميع بلدان آسيا الوسطى وبعض بلدان غرب آسيا، بما فيها فلسطين ولبنان، ثم بلدان جنوب شرق آسيا، لا سيما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا.

## ١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

١٣- تعرب معظم البلدان في تقاريرها عن تأييدها للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة. وتدعم اتفاقات الشراكة، مباشرة، اشتراك الجهات الفاعلة في تحديد سياسات ومشاريع وبرامج مكافحة التصحر وتنظيم حلقات دراسية وأفرقة عمل وشبكات تبادل ومعلومات بشأن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. كما تدعم عمل المجموعات المحلية للمزارعين ومربي الماشية والنساء وغيرهم من المجموعات من أجل التنمية المحلية والمتكاملة. والهدف النهائي، هو، من جهة، تحقيق اللامركزية عبر تعزيز المجتمع المدني، ومن جهة أخرى، جمع التكنولوجيات التقليدية، والحصول على الدراية الفنية والتوعية والتدريب. لكن هذا الدعم العالمي المباشر لا تتبعه في التقارير أمثلة ملموسة لإجراءات محددة لدعم العمليات الاستشارية في البلدان الأطراف المتأثرة. بيد أن أنشطة مكافحة التصحر المشار إليها في التقارير تتضمن عموماً إجراءات تساهم في دعم العمليات الاستشارية بصورة غير مباشرة.

١٤- وثمة أشكال أخرى من الدعم غير المباشر للعمليات الاستشارية تمر عبر المنظمات غير الحكومية. وتشير التقارير إلى أن الجهات التي تنفذها هي إما وكالات البلدان الأطراف المتقدمة عبر المنظمات غير الحكومية الآسيوية، وإما وكالات البلدان الأطراف المتقدمة عبر منظماتها غير الحكومية التي تبرم لاحقاً اتفاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية الآسيوية المحلية. ويقدم تقريران قوائم شديدة التفصيل لمشاريع تظطلع بها المنظمات غير الحكومية، لكن هذه القوائم لا تعطي سوى عناوين تعوزها الدقة فيما يتعلق بالمحتوى المحدد للمشاريع المذكورة. ويشير تقريران إلى المساعدات الحكومية المعهود بها إلى منظمات غير حكومية وكذا المبالغ المتأتية من مصادر أخرى: كالكنايس والحملات العامة والمؤسسات وتبرعات الشركات أو التبرعات الشخصية أو الخيرية أو الدينية.

١٥- ويوضح تقريران، بشدة، أن مصطلح "اتفاق شراكة" لا يتصل إلا بالعلاقات الرسمية بين الدول، التي تسمح بالتعاون. فهذان التقريران يوردان قائمة بالبلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة التي تستفيد من دعم رسمي عبر القنوات الاعتيادية للتعاون الثنائي التي يرد وصفها في التقارير عادة.

١٦- وتتدخل البلدان الأطراف المتقدمة أيضاً عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، ومنها بوجه خاص المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي. وتتدخل أيضاً بمساعدة المعاهد الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة. وتشير اثنان من البلدان المتقدمة إلى تمسكهما باتفاقات الشراكة دون الإقليمية، كما هو الحال في آسيا الوسطى.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات،

لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو توفره من موارد مالية على الصعيدين

الثنائي والمتعدد الأطراف

١٧- لا تشير التقارير إلى دعم محدد لوضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها. ويدعم اثنان من البلدان الجهود دون الإقليمية التي تبذلها آسيا الوسطى من أجل وضع برنامج عمل دون إقليمي يسمى "مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن إدارة الأراضي" بدعم من الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية، وقد رُصد له زهاء ٧٠ مليون دولار سنوياً.

١٨- وتتضمن التقارير معلومات عن تنوع الموارد المالية التي توفرها البلدان المتقدمة. وتخصص هذه الموارد في الغالب لمشاريع تنمية في قطاعات الزراعة وتربية الماشية والمياه؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ والتدريب؛ والبحث العلمي والتقني؛ والإعلام. وتتراوح المبالغ السنوية المخصصة لهذه المشاريع بين بضعة ملايين وعشرات الملايين من الدولارات. ويشار على سبيل المثال إلى المبالغ السنوية التالية المخصصة تحديداً لمكافحة التصحر: إسبانيا: من ١٠ إلى ١٤ مليون يورو حسب السنوات؛ ألمانيا: ٣٦,٥ مليون يورو؛ إيطاليا: ١٥ مليون يورو؛ بلجيكا: ٤ ملايين يورو؛ الجمهورية التشيكية: ١٥٣ مليون كورونا؛ سويسرا: ١٤,٢ مليون دولار؛ فرنسا: ٣,٦ ملايين يورو؛ فنلندا: ٠,٧ مليون يورو؛ كندا: لم يُشر إلى المبلغ؛ المملكة المتحدة: ٣,٨ ملايين دولار في إطار المساعدة الثنائية و٧٦ مليون دولار في إطار المساعدة المتعددة الأطراف لمجموع آسيا وأمريكا اللاتينية؛ هولندا: ٢٠ مليون يورو (دون حساب الأموال التي توظفها المنظمات غير الحكومية)؛ الولايات المتحدة: ١٨,٢٥ مليون دولار (منها ١٢ مليوناً للبنان)؛ اليابان: لم يُشر إلى المبلغ.

١٩- وتشير معظم البلدان، وأحياناً بكثير من التفصيل، إلى تنظيمها الداخلي في مجال التعاون وتنسيق تدخلاتها لمكافحة التصحر. وتصف أولويات عملها وكذا البلدان المستفيدة وتشير إلى أهم الجهات الفاعلة المعنية، من القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة، وهي: وكالات التنمية الآسيوية ومكاتب الدراسات التي تنفذ مشاريع تنمية ريفية تشمل إجراءات مكافحة التصحر لمؤسسات علمية وجامعية يتناول عملها مسائل مثل متابعة التصحر، وتحسين أساليب مكافحة التحات، وإدارة المياه، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والمسائل العقارية والإدارة التشاركية للموارد الطبيعية، وفي الختام المنظمات غير الحكومية.

### ٣- أنشطة أخرى متصلة بمكافحة التصحر

٢٠- فيما يتعلق بتدابير استصلاح الأراضي المتدهورة، تشير أغلبية التقارير إلى الاهتمام بهذه المسألة، لكنها لا تشير إلا إلى عدد قليل من العمليات المكرسة لهذا الموضوع بالمعنى الضيق. وعادة ما تدرج مسائل حفظ المياه والتربة في عمليات أوسع نطاقاً للتنمية الزراعية وتربية الماشية وإدارة الأراضي. وهكذا تصف التقارير مشاريع في باكستان والصين والهند وفي جمهوريات آسيا الوسطى والشرق الأوسط. ويشير أحد التقارير إلى برنامج علمي إقليمي كبير لمكافحة تحات التربة وتدهورها في جنوب شرق آسيا. وأكثر من نصف المشاريع المشار إليها في التقارير يمكن أن تدرج ضمن هذه الفئة من مشاريع التنمية الريفية المستدامة التي تتسم بالطابع العام.

٢١- والأنشطة المتصلة بنظم الإنذار المبكر ورصد الجفاف والتصحر وتقييمهما مذكورة في تقريرين، أحدهما يشير إلى دعم رصد الغبار في الصين، والثاني يقدم دراسة تليفية عن متابعة التصحر في باكستان والصين وكازاخستان. ويبدو أن لبلدان آسيا المتأثرة نظمها الخاصة المندمجة في النظم العالمية، مثل نظام المراقبة العالمي، التي تنسقها وكالات الأمم المتحدة وكريات وكالات الفضاء الوطنية التي تضمها اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض.

٢٢- وتحدث جميع التقارير تقريباً، باستفاضة، عن الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة لاستعمال الأراضي وإدارة المياه والمراعي والتي تتناول بلدان آسيا الأشد تأثراً: باكستان وجمهوريات آسيا الوسطى والشرق الأوسط والصين ومنغوليا والهند. وتمثل الأنشطة المتصلة بالأراضي المتدهورة نحو ربع المشاريع المذكورة في التقارير.



٢٣- ويرد ذكر الأنشطة المتعلقة بأعمال التحريج وإعادة التحريج في أربعة تقارير تشير أساساً إلى الصين بوصفها بلداً مستفيداً ومنغوليا وفييت نام وأفغانستان (حزام كابول الأخضر والتحريج).

٢٤- وأشار تقريران فقط إلى العمليات المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة: تحلية مياه البحار والطاقة الشمسية والغاز الأحيائي.

٢٥- وتشير ثلاثة تقارير إلى أوجه التآزر بين الاتفاقيات. فأحدها يتعلق بمسائل التنوع الأحيائي والموارد الجينية المرتبطة بالجفاف وكذا نظم الزراعة التي تقوم على المحافظة على الموارد والتي تشمل تغطية البذور بالنبات في كمبوديا؛ ويتعلق الثاني بنظام مهم للتدريب على أوجه التآزر في الصين؛ ويتناول الثالث مسألة التكيف مع التغيرات المناخية في خليج البنغال والتكيف مع حالات التسونامي.

٢٦- وتصف كل التقارير تقريباً التعاون العلمي في جميع المجالات المواضيعية المتصلة بالتصحر، مشيرة إلى مختلف الشراكات بين المعاهد العلمية في بلدان الشمال ومثيلاتها في بلدان الجنوب، وإلى مسائل تدريب الباحثين. بيد أنه تجدر ملاحظة أنه لا يورد أي من التقارير توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للاتفاقية. ويمكن تقدير أن نحو ربع الموارد المالية المشار إليها في التقارير يتعلق بالأنشطة العلمية.

٢٧- وتورد أربعة تقارير السياسات العامة لدعم المشاريع العالمية لإدارة الموارد الطبيعية، بما فيها مسائل الجنسانية والشباب وتعزيز القدرات، فضلاً عن دعم تعريف السياسات البيئية التي يمكن أن تشمل مكافحة التصحر، بتقديم نماذج للمشاريع في بعض البلدان الآسيوية المتأثرة.

### باء - أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

٢٨- ومن الجدير بالذكر أن أربعة عشر تقريراً من التقارير الواردة تتناول تنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبلدان هذه المنطقة التي يشار إليها غالباً في التقارير، هي، من جهة، الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك، ومن جهة أخرى، بعض بلدان منطقة الأنديز (إكوادور وبيرو وكولومبيا)، ومن جهة أخيرة بعض بلدان منطقة الكاريبي (السلفادور ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس).

#### ١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٢٩- ترد في الفرع المخصص لـ "أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" في التقارير المستلمة نفس إعلانات المبادئ المتعلقة بدعم العمليات القائمة على المشاركة واتفاقات الشراكة التي ترد في الأجزاء المخصصة لآسيا. ومع ذلك، لا يشير سوى عدد قليل من البلدان إلى دعمه المباشر للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة. وتفيد المعلومات الواردة في التقارير التي تناولت هذه المسألة بالجهود التي بذلت لتعزيز التعاون في منطقة الكاريبي دون الإقليمية في إطار تنفيذ الاتفاقية عبر الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. وأشار إلى أنه تم تنفيذ أنشطة كثيرة للتوعية بالتصحر والاتفاقية في ثلاثة بلدان، هي البرازيل وغواتيمالا ونيكاراغوا. وتبذل المنظمات غير الحكومية هذه الجهود بدعم من سفارات البلدان المتقدمة. ويقوم أحد البلدان بأعمال لتحقيق التقارب بين بلدان الأنديز. وكما

هي الحال بالنسبة إلى آسيا، فإن أنشطة دعم العمليات الاستشارية هي أنشطة غير مباشرة تجري في إطار مشاريع التنمية الريفية.

٣٠- وتشير جميع التقارير إلى أن الدعم غير المباشر للعمليات الاستشارية يمر عبر المنظمات غير الحكومية. وتنفذ إما بواسطة وكالات البلدان الأطراف المتقدمة عبر منظمات غير حكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، أو بواسطة وكالات البلدان الأطراف المتقدمة عبر منظماتها غير الحكومية التي تبرم بعد ذلك اتفاقات شراكة مع منظمات غير حكومية محلية. ويقدم تقريران قوائم مفصلة جداً بالمشاريع التي تقوم بها منظمات غير حكومية، لكن هذه القوائم لا تقدم سوى عناوين تعوزها الدقة فيما يتعلق بالاحتوى الدقيق للمشاريع المذكورة. ويشير تقريران إلى مبلغ المساعدات الحكومية الموكلة للمنظمات غير الحكومية وكذا المبالغ الواردة من مصادر أخرى مثل الكنائس والحملات العامة والمؤسسات وتبرعات الشركات أو التبرعات الشخصية أو الخيرية أو الدينية.

٣١- وتوضح بعض التقارير بشدة أن مصطلح "اتفاق شراكة" لا يتصل إلا بالعلاقات الرسمية بين الدول، التي تسمح بالتعاون. وتورد هذه التقارير قائمة بالبلدان الأطراف المتأثرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تستفيد من الدعم الرسمي عبر القنوات الاعتيادية للتعاون الثنائي التي يرد وصفها في التقارير عادة.

٣٢- وتتدخل البلدان الأطراف المتقدمة أيضاً عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، ومنها بوجه خاص المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وتتدخل أيضاً بمساعدة المعاهد الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، مثل المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، والمركز الدولي للبطاطس، والمركز الدولي للزراعة المدارية.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد برامج عمل وتنفيذها على جميع المستويات،  
لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو توفره من موارد مالية، على الصعيدين  
الثنائي والمتعدد الأطراف

٣٣- لا يشير أي من التقارير المستلمة إلى أنشطة الدعم المباشر لعملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية، باستثناء المشروع عبر الحدود المشار إليه في الفقرة ٢٩. ويشير أحد البلدان المتقدمة إلى أنه يدعم بصفة غير مباشرة هذه العملية في البرازيل ونيكاراغوا بتوصيته بإدراج برامج العمل الوطنية في السياسات البيئية الوطنية وتنسيقها مع الخطط المتعلقة بالاتفاقيات الأخرى الخاصة بالبيئة.

٣٤- وكما هي الحال مع آسيا، تتضمن التقارير معلومات عن تنوع الموارد المالية التي توفرها البلدان المتقدمة. وتخصّص هذه الموارد في غالبيتها لمشاريع التنمية في نفس القطاعات، وهي الزراعة، وتربية الماشية، والمياه، وتعزيز المجتمع المدني، والتدريب، والبحث العلمي والتقني، والإعلام. وترد معلومات عن الموارد المالية السنوية المخصصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في جميع التقارير تقريباً. ويمكن الإشارة إلى ألمانيا: ٣٣ مليون يورو؛ وإيطاليا: ٠,٨٥ مليون يورو؛ وبلجيكا: ٤ ملايين يورو؛ والجمهورية التشيكية: ٦ ملايين كورونا؛ وسويسرا: ٥,٢ ملايين

دولار أمريكي؛ وفرنسا: ٦,٨ ملايين يورو؛ وهولندا: ١٥ مليون يورو (دون حساب الأموال التي توظفها المنظمات غير الحكومية)؛ والولايات المتحدة: ٥,٧ ملايين دولار.

### ٣- أنشطة أخرى متصلة بمكافحة التصحر

٣٥- تذكر جميع التقارير الواردة أن الدعم قُدم في حالات كثيرة لعمليات التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي في جميع بلدان المنطقة تقريباً. وأبرز العديد من هيئات التنسيق الإقليمية: الهيئة التي أنشئت لتنمية المناطق الجبلية في بلدان الأنديز، والهيئات التي تدعمها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والجماعة الكاريبية، لا سيما في أمريكا الوسطى، بشأن الجوانب المنهجية ونظم الأرصاد الجوية. ويمكن تصنيف المشاريع الموصوفة في التقارير في فئتين. فمن جهة، هناك مشاريع تقنية جداً تتمحور حول التنمية الريفية المستدامة، وتعديل المنحدرات ومكافحة التحات، وإدارة الموارد المائية، وحماية الغابات وإدارة الأحراج، والحراثة الزراعية؛ ومن جهة أخرى، مشاريع محددة جداً ومبتكرة تربط بين جوانب مكافحة التصحر وجوانب تغير المناخ: حجز الكربون في باراغواي والزراعة المحافظة على الموارد في البرازيل.

٣٦- وهناك أربعة تقارير تصف بإيجاز مشاريع لتحقيق اللامركزية وتعزيز المجتمع المدني وحيازة السكان للتكنولوجيات. وقد أشير أيضاً إلى الجهود المبذولة في مجال البحوث العلمية، لا سيما لدى المؤسسات الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، مثل المركز الدولي للزراعة المدارية والمركز الدولي للبطاطس. وفي الختام، هناك تقريران (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) يشيران إلى مشاريع محددة جداً مثل دعم الوصول إلى الأسواق ودعم تعزيز الأمن الغذائي.

### جيم - أوروبا الوسطى والشرقية

٣٧- تجدر الإشارة إلى أن ثمانية فقط من التقارير المستلمة تناول، وبإيجاز شديد، تنفيذ الاتفاقية في أوروبا الوسطى والشرقية.

#### ١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٣٨- هناك تقرير واحد فقط من التقارير الواردة يتناول أوروبا الوسطى والشرقية ويشير إلى نشاط في مجال اتفاقات الشراكة. وهذا النشاط هو الجهود دون الإقليمية المبذولة في إطار "فريق فيزغراد".

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد برامج عمل وتنفيذها على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو توفره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

٣٩- لا يشير أي تقرير من التقارير المستلمة إلى نشاط في مجال برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية. والمعلومات التي تقدمها التقارير بشأن المبالغ المالية المخصصة لأوروبا الوسطى والشرقية هي كالاتي: ألمانيا: ٠,٢٥ مليون يورو؛ إيطاليا: ٣,٨ ملايين يورو؛ الجمهورية التشيكية: ٦٠ مليون كورونا؛ المملكة المتحدة: لم يشر إلى المبلغ؛ الولايات المتحدة: ٣ ملايين دولار أمريكي.

### ٣- أنشطة أخرى متصلة بمكافحة التصحر

٤٠- تشير ثلاثة تقارير فقط إلى العمليات المتعلقة بمكافحة التصحر. فالتقرير الأول يشير إلى تعاون عبر الحدود في مجال إدارة المياه بين أذربيجان وأرمينيا وجورجيا بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي. ويشير أيضاً إلى عملية خصخصة للزراعة في أوكرانيا، وصفت بأن من شأنها أن تساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وبالتالي تحسين مكافحة التصحر. ويقدم التقرير الثاني معلومات مفصلة عن العديد من عمليات التعاون في الميدان العلمي وفي مجال التدريب. ويصف التقرير الثالث العديد من عمليات التعاون التي تضم كثيراً من البلدان في مجالات مثل تدريب الشباب والتدريب على الاتفاقيات الثلاث والإدارة المستدامة للأراضي.

### رابعاً - الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية

#### ألف - الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٤١- تؤكد جميع البلدان الأطراف المتقدمة دعمها المبدئي للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة في جميع المناطق. وتساند جميع هذه البلدان الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية وتعزيز المجتمع المدني، سواء بشكل مباشر بتنفيذ أعمال موجهة خصيصاً لتحقيق هذا الهدف، أو بشكل غير مباشر (وهذه هي الحالة الأكثر تواتراً) بدعم عمليات التنمية التي يخصص جانب منها لمشاركة السكان. غير أن عدد الأنشطة المباشرة أقل بكثير من عدد الأنشطة غير المباشرة. ويلاحظ في جميع المناطق اتجاه نحو تزايد أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية. ويصدق ذلك على المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان التنمية التابعة للبلدان المتقدمة وتلك التابعة للبلدان المتأثرة على حد سواء. وتجسد هذه الزيادة في الواقع الأولوية المعطاة لتعزيز المجتمع المدني. وما زالت أنشطة المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان الأطراف المتقدمة تنسّق من قبل سفارات هذه البلدان في البلدان المتأثرة. بيد أن دعم اتفاقات الشراكة المرتبطة تحديداً بالاتفاقية يظل ضعيفاً. ويعرّف "اتفاق الشراكة" في بعض الحالات بأنه كل اتفاق ثنائي يرمه بلد طرف متقدم مع بلد متأثر.

٤٢- وشُدّد من جديد على الطابع العالمي والمحلي للتصحر، وهو طابع يُترجم إلى استحداث أنشطة محلية تماماً وأخرى على نطاق أوسع تتسم بطابع دون إقليمي، وحتى إقليمي. ولا بد، لتنفيذ هذه الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية في أفضل الظروف، من إبرام اتفاقات شراكة بواسطة المنظمات دون الإقليمية والإقليمية القائمة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وبذلك يتأكد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات. وأُعلن بوضوح عن الأولويات السياسية لاتفاقات الشراكة في مجال البيئة، لكن مكافحة التصحر لا تعتبر، في نظر بعض البلدان المتقدمة، من الأولويات فيما يبدو.

#### باء - الاتجاهات فيما يتعلق بالتدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية، للمساعدة في

#### إعداد برامج العمل وتنفيذها

٤٣- تؤكد البلدان الأطراف المتقدمة اهتمامها المبدئي ببرامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، سواء على صعيد إعدادها أو تنفيذها. بيد أنها لا تشير إلى أي نشاط دعم مباشر لبرامج العمل الوطنية. والإشارة الوحيدة هي دعم لبرنامج دون إقليمي في آسيا ولبرنامج عبر الحدود في منطقة الكاريبي.

٤٤ - ولم تعد البلدان تشير إلى أنها "موجهة". وتواصل البلدان الأطراف المتقدمة تأكيد إجراءات التعاون الثنائي إذ يُشترط، للتعاون في أي مجال، تقديم السلطة المختصة في البلد صاحب الطلب طلباً في هذا الصدد. وتذكر أيضاً بضرورة ربط برامج العمل الوطنية (ومكافحة التصحر عموماً)، بإحكام، بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية وبالخطط والبرامج النابعة عنها. وهذا الاتجاه، الذي أبدى في التقارير السابقة، قد تأكد، وذلك بالنسبة لجميع المناطق التي تغطيها الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، ترد دائماً توصية مهمة هي ضرورة ربط البرامج الوطنية لمكافحة التصحر بالأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدفين ١ و٧.

### جيم - الاتجاهات المتعلقة بأنشطة مكافحة التصحر الأخرى

٤٥ - يظل وصف "الأنشطة الأخرى المتعلقة بمكافحة التصحر" يحتل حيزاً كبيراً في محتوى التقارير. وتقسم هذه الأنشطة دائماً إلى مجموعتين كبيرتين اثنتين يبقى محتواهما نفس ما كان عليه في التقارير السابقة. وتتعلق المجموعة الأولى بالأنشطة التي يمكن تسميتها بالأنشطة "المواضيعية" المتصلة برصد التصحر، واستغلال الموارد الطبيعية المستدام، وإعادة التحريج، وتحسين المراعي، والهيدرولوجيا الزراعية، ونظم الإنذار المبكر، والبحث عن أساليب إدارة قابلة للاستمرار. وتشمل المجموعة الثانية الأنشطة ذات الصلة بمشاركة السكان في صنع القرارات التي تخصهم، وتحقيق اللامركزية وتنظيم المجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز مجموعات بعينها مثل النساء والمزارعين ومرمي الماشية. وإضافة إلى ذلك، لا توجد دائماً اختلافات شديدة بين مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية فيما يتعلق بتوزيع الأنشطة هذا.

٤٦ - وبعض الأهداف الرئيسية ذات الأولوية هي أهداف مشتركة بين جميع المناطق: المياه، ومكافحة التحات وتدهور الأراضي، وتحسين نظم الزراعة وتربية الماشية، والمراعي والأحراج، والحراثة الزراعية، والزراعة المحافظة على الموارد، ومتابعة التصحر. والاتجاه العام هو نحو دعم مشاريع على درجة عالية من التقنية؛ ونادراً ما يشار إلى الأهداف الاقتصادية الكلية مثل استقرار أسعار المنتجات الزراعية أو استحداث أنشطة غير الزراعة وتربية الماشية. وتظل مسألة خصخصة الزراعة في أوروبا الوسطى مطروحة، إذ إن من المفترض أن تشجع الملكية الخاصة على تحسين إدارة الأراضي.

٤٧ - وتجدر إضافة اتجاهين آخرين يبرزان أكثر فأكثر. الأول يتعلق بزيادة دعم البلدان المتقدمة لأنشطة التدريب وتعزيز القدرات المحلية والوطنية وإتاحة الدراية الفنية والتكنولوجيات. والثاني يتصل بتعزيز دعم البحوث العلمية في البلدان المتقدمة والبلدان المتأثرة على حد سواء؛ وتتناول هذه البحوث بوجه خاص جوانب متابعة حالة الجفاف والتصحر وجوانب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والمياه، والتربة، والنباتات. أضف إلى ذلك ظهور قطاعات أخرى للتدخل ذات أولوية مثل البنية الأساسية والصحة ومكافحة التلوث والتكيف مع التغيرات المناخية والإنذار بالفيضانات.

### دال - اتجاهات أخرى

٤٨ - ما زالت التقارير تتناول، بكثير من التفصيل، تنظيم تعاون البلدان المتقدمة وسيره الداخلي. وتذكر البلدان بالكيفية التي ينفذ بها تعاونها وبالجهات التي تنفذه، وبكيفية تنسيق هذا التعاون بين الوزارات والسفارات

والهيئات الوطنية المختصة في مجال مكافحة التصحر، لا سيما الهيئات العلمية وهيئات التدريب. كما أن الحرص، من جهة، على دعم عمليات التعاون التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في الميدان، ومن جهة أخرى، على إحراز تقدم في ميداني حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، لا يزال يشغل أحد الاتجاهات القوية.

٤٩- وتظل مكافحة التصحر أولوية، لكن بشرط إدراجها في استراتيجيات وطنية تزاحم بين التنمية المستدامة ومكافحة الفقر ومكافحة التصحر. وفضلاً عن ذلك، تتعلق بعض أنشطة التنمية وأنشطة البحث المرتبطة بالتصحر بالمناطق الرطبة لمنطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية.

٥٠- وأخيراً، يتأكد الاتجاه نحو تنفيذ أنشطة عدة في مجال مكافحة التصحر في إطار التعاون المتعدد الأطراف، لا سيما من جانب الهيئات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومن جانب المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية فضلاً عن المراكز العلمية والتقنية الإقليمية.

## خامساً - استنتاجات وتوصيات

### ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهجها

٥١- فيما يتعلق بتنظيم التقارير، ليس من بينها ما يتبع الهيكلية الموصى بها، بل إنه ورد في أحدها أن من الصعب جداً اتباع هذه الهيكلية. والتقارير، وهي بأحجام متفاوتة تتراوح بين بضع صفحات وأكثر من أربعين صفحة، هي في الواقع تحديث يشمل أنشطة البلدان الأطراف المتقدمة المضطلع بها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ من أجل مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق غير منطقة أفريقيا. وقُدمت في بعض الحالات أيضاً معلومات عن المشاريع المقبلة أو الجهود المبذولة في إطار سنة ٢٠٠٦ للأمم المتحدة للصحارى والتصحر.

٥٢- وما زالت المبالغ المالية المقدمة لتنفيذ الاتفاقية ومكافحة التصحر تعرض في التقارير بصورة غير متجانسة وبعمولات مختلفة، وبالتالي ما زال من الصعب مقارنتها. وهي لا ترد بحسب الخطة التي أوصت بها الأمانة. وتشير بعضها إلى معالم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والمبالغ الإجمالية في بعض التقارير سنوية وأشير إليها صراحة؛ وفي تقارير أخرى، لا توجد سوى مبالغ إجمالية عالمية موزعة على عدة سنوات؛ وأخيراً، لا تشير بعض التقارير إلى أي مبالغ. ويشير تقريران إلى مبالغ حسب مصادر التمويل والمتعهدين. ولا تسمح دائماً عناوين المشاريع المشار إليها بمعرفة المقصود. وبرغم هذا التنوع في المعلومات، يُقدَّر أن جهود مكافحة التصحر تتواصل، بل وتزيد في بعض الحالات. وتبدو الجهود المالية المبذولة لفائدة آسيا أكبر مقارنةً بأمريكا اللاتينية، وتلك المبذولة لفائدة هذه الأخيرة أكبر مقارنةً بأوروبا الوسطى والشرقية. وفي الختام، تظل المعلومات عن أوروبا الوسطى والشرقية قليلة جداً.

٥٣- وتبين جميع البلدان المتقدمة طرائق وأهداف تعاونها دوماً. وتشدد أغلبية البلدان بدرجة أكبر على فلسفتها واستراتيجيتها وسياستها في مجال التعاون، بينما يقدم عدد قليل من البلدان معلومات مفصلة إلى حد ما بشأن الأنشطة الملموسة التي قامت بها، سواء في متن النص أو في مرفقات. ونتيجة لذلك، يصعب إعداد خلاصة بسبب

عدم الاتساق العام، الذي يمكن أن يعزى إلى حرص البلدان المتقدمة الشديد على توضيح سبب تعاونها وسبب اهتمامها بالتصحر وتحديد الجهات التي تتعاون معها.

٥٤ - وأخيراً، يبدو أن التوصيات المتلاحقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف والموجزة في المذكرة التفسيرية لا تفهمها جميع البلدان الأطراف المتقدمة بنفس الطريقة، لأن هذه التوصيات تنطوي على بعض التكرار. ولنذكر بصورة رئيسية حالات التكرار المنبثقة عن بعض المقررات، لا سيما المقرر ٨/م أ-٤، الذي يطلب معلومات عن إنشاء نظم إنذار مبكر ومراقبة الجفاف والتصحر ووضع نظم إنذار مبكر في سبيل الأمن الغذائي ومراقبة التصحر ومتابعته. ويمكن بلا شك تجميع هذه المسائل الأربع. أليس من الجدير في هذه الحالة إعادة النظر في تنظيم خطط التقارير على النحو الذي يفى بمضمون مجمل المقررات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف المتعاقبة؟

٥٥ - والتقارير الخمسة عشر المستلمة تتناول كلها منطقة آسيا، ويتناول أربعة عشر تقريراً منها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين يتناول ثمانية منها فقط أوروبا الوسطى والشرقية، من بينها اثنان بدقة.

### باء - استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى

٥٦ - إن الفلسفة الأساسية لتعاون البلدان المتقدمة مع البلدان المتأثرة لا تتغير من منطقة إلى أخرى. فالأعمال التي تدعمها تتناول تقريباً نفس المواضيع وليست هناك سوى فوارق ترتبط بتنوع حالات الفيزياء الأحيائية. وتستفيد بعض بلدان منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية التي بلغت مستوى عالياً في مجال التنمية من تعاون علمي رفيع، واتفاقات الشراكة المشار إليها مع هذه البلدان هي مقدمة لاتفاقات تجارية.

٥٧ - وقد تأكد الدور المتزايد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ومنظمات التضامن الدولي، خاصة لتعزيز المجتمع المدني ومشاركة السكان في اتخاذ القرارات التي تخصها في مشاريع مكافحة التصحر. وهذا الدور المتزايد يؤدي إلى تغييرات عميقة في الطريقة التي تنفذ بها المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن هذه التغييرات لا تبيّن إلا جزئياً ولا يرد وصف وافٍ للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التضامن الدولي تلك. كما لا ترد إشارات واضحة إلى منظمات المزارعين ومربي الماشية. ويبدو من المفيد تحديد معنى مصطلح "اتفاق شراكة" بدقة، وهو مصطلح يشمل في آن واحد الاتفاقات البسيطة التي تقوم بين منطمتين غير حكوميتين اثنتين والاتفاقات الدولية التي تبرم بين البلدان.

٥٨ - ولوحظت زيادة الجهود في مجال البحوث العلمية في جميع المناطق. كما لوحظ وجود تنسيق داخلي في بعض البلدان المتقدمة ومحاولة أوروبية لتنظيم الأمور لأجل تشكيل شبكة "european desert". ويبدو أن هناك حاجة شديدة إلى زيادة فهم ماهية التصحر وزيادة شرحه وشرح سبب اتصاف هذه العملية بطابع عالمي وكونها تهم في نهاية الأمر جميع البلدان. وهناك أيضاً حاجة إلى أن توجد البلدان الأطراف المتقدمة حججاً جديدة لصالح الاستثمارات في المناطق القاحلة. أو لم يكن وقت استعراض مدى فعالية البحوث العلمية ووجاهتها واستعراض استعمال نتائج هذه البحوث من قبل الجهات الفاعلة في مجال مكافحة التصحر؟ وإضافة إلى ذلك، من الملاحظ في التقارير أن الأبحاث المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر نادرة.

٥٩ - وتحبذ بعض البلدان المتقدمة أن تتضمن الاتفاقية "التزامات كمية" إضافة إلى الالتزامات النوعية (العمليات المتعلقة بالتقارير). وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك حاجة إلى توضيح إضافي لأدوار مؤسسات الاتفاقية.

٦٠ - واستكمالاً للمعلومات عن تدفقات المساعدة العامة، من الحكمة الحصول على المزيد من المعلومات عن التعاون اللامركزي واستعمال أموال المهاجرين وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة نظراً إلى أن هذه المصادر مفيدة أو قد تكون مفيدة في مكافحة التصحر.

### جيم - استنتاجات بشأن العلاقات بين اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالبيئة

#### وبشأن المواضيع المتعلقة بلجنة العلم والتكنولوجيا

٦١ - تشكل التدابير الرامية إلى تحسين المعارف وأداء النظم الأحيائية، والمفيدة لاتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث المتعلقة بالبيئة، موضوع بعض عمليات التعاون العلمي المفيدة التي ينبغي تعزيزها. وقد أشير صراحةً إلى أن عمليات التحريج والتوعية بتقنيات تغطية البذور بالنبات في آسيا وأمريكا اللاتينية مفيدة للاتفاقيات الثلاث. وينبغي أن تتضاعف عمليات التدريب على الاتفاقيات الثلاث على غرار العملية الجارية في الصين.

٦٢ - ولم يؤخذ بعد بعين الاعتبار تنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا.

### دال - استنتاجات عامة

٦٣ - تعطي العملية الثالثة لتقديم التقارير في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية صورة واضحة عن الأنشطة التي تقوم بها البلدان المتقدمة لصالح البلدان الأطراف المتأثرة. ويستفاد منها أن أنشطة البلدان المتقدمة لمكافحة التصحر تتواصل. ولا يشار إلى برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، ربما لأن هذه البرامج قد اعتمدت ونفذت.

٦٤ - ويجب مواصلة الجهود الرامية إلى إدراج مكافحة التصحر في أطر استراتيجية أوسع نطاقاً مثل مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المجتمع المدني، وتحقيق اللامركزية.

٦٥ - والمستوى المرتفع للجهود المالية التي تبذلها البلدان المتقدمة يعطي الاتفاقية مشروعية كبيرة في الحوار السياسي بين البلدان. ومن شأن ذلك أن يمنحها ميزة تفاضلية مؤكدة من أجل إيجاد أوجه تآزر، لا سيما بين الاتفاقيات الثلاث، في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٦٦ - ويكمن الخطر حالياً في كون مكافحة التصحر بالمعنى الحصري للكلمة ما زالت لا تعتبر أولوية حقاً، وذلك بدون شك بسبب عدم ظهور النتائج الناجمة عن هذه العملية. وربما كان التفسير الفضفاض لمصطلح التصحر نفسه أحد الأسباب المذكورة بشأن احتمال عدم اعتبار مكافحة التصحر من بين أولى الأولويات.



٦٧- ويرتبط الدور الهام المنوط بالبحث العلمي في البلدان المتقدمة وبالتعاون العلمي الدولي بكون التصحر والعمليات المتصلة به تبدو اليوم وكأنها ظواهر عالمية وعابرة للحدود. وهذه الظواهر تتطلب مزيداً من المعارف والمتابعة والجهود دون الإقليمية والإقليمية لتكوين رؤية أكثر اتساقاً ولتحسين وسائل مكافحة التصحر.

٦٨- وتشير البلدان الأطراف المتقدمة إلى الأهداف الإنمائية للألفية ولبرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القمة بشأن التنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢؛ وتؤكد تبنيها لهذه الأهداف وتعبر عن استعدادها للتعاون في هذا الإطار.

٦٩- والعديد من مشاريع التنمية الجارية، المضطلع بها بالتعاون مع البلدان الناشئة في هذه المناطق والبلدان الأطراف المتقدمة، هي مشاريع مصاحبة لاتفاقيات تجارية تتعلق باستراتيجيات علاقات دولية قائمة على زيادة تبادل السلع ورؤوس الأموال.

مرفق

قائمة البلدان المتقدمة التي يرد تقريرها في الخلاصة

|                                       |  |
|---------------------------------------|--|
| (مقدم في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦)           | إسبانيا  |
| (مقدم في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)         | ألمانيا  |
| (مقدم في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦)          | إيطاليا  |
| (مقدم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)        | بلجيكا   |
| (مقدم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦)            | بولندا   |
| (مقدم في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦)           | الجمهورية التشيكية                                 |
| (مقدم في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦)            | الدانمرك   |
| (مقدم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)        | سويسرا   |
| (مقدم في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)        | فرنسا  |
| (مقدم في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦)          | فنلندا   |
| (مقدم في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦)           | كندا   |
| (مقدم في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)         | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية |
| (مقدم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)        | هولندا   |
| (مقدم في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦)          | الولايات المتحدة الأمريكية                         |
| (مقدم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) | اليابان  |

-----